كلية الحقوق

الإدارة المحليـــة في قطر

دراسة مقارنة

رسالة ماجستير

مقدمة من الباحثة

نور إبراهيم صقر المريخي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

أ.د. محمد محمد بدران رئيساً

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة القاهرة

أ.د. جابر جاد نصّار عضواً ومشرفاً

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة القاهرة

أ.د. محمود أبو السعود حبيب عضواً

رئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق – جامعة عين شمس

٢٠٠٧

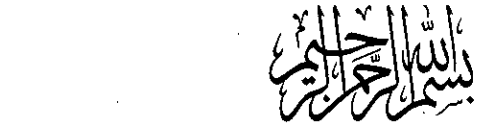

﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾

[سورة:الإسراء الآية ٨٥]

الإدارة المحلية في قطر

" دراسة مقارنة"

مقدمـــــة:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجـاً قَيِّمـاً لِّيُنذِرَ بَأْساً شَدِيداً مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ المُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْراً حَسَناً. (١)

الحمد لله مالك الملـك والملكـوت .. صـاحب العـز والـسلطان والجبروت .. وهو سبحانه يحكم بلا معقب لحكمه وهو العزيز الحكيم.

والصلاة والسلام على من بعثه الله نوراً ورحمة للعالمين .. سـيدنا محمد النبي الأمين.

وبعـــد:

فإنه لإنجاح تنظيم أياً كان نوعه وحجمه لا يكون إلا بحسن إدارته، فالنظام الإداري الحسن هو قوام النجاح لأي تنظيم خاص أو عام.

والنظام الإداري الحسن يقوم على عوامل عدة منها تحديد الهـدف وحسن اختيار الوسائل المؤدية إليه وحسن استغلال الطاقات والإمكانيات بعد تحديدها ومعرفتها ومعرفة المشاكل والمعوقات وتـذليلها والـتخلص منهـا وحسن توزيع العمل وفق القدرات والمواهـب الذاتيـة وكـذلك الظـروف المحيطة، هذا فضلاً عن العدالة والمساواة وسيادة القانون.

وتزعم الباحثة – بناء على اعتقاد جازم ومشاهدات واقعية حية– أن تقدم أي دولة في العالم أو تخلفها رهينة بجهازها الإداري، فإن كان الجهاز الإداري للدولة قوياً، منظماً، متقدماً فسوف تتقدم الدولة وتزدهر ولو كانـت إمكانياتها الاقتصادية ضعيفة، وعلى العكس من ذلك فـإن كـان الجهـاز

---

(١) القرآن الكريم ــ سورة الكهف ــ الآيتان الأولى والثانية.

الفهرس

فهرس بالمحتويات

الموضـــــوع		الصفحة
مقدمة		١
مبحث تمهيدي:	**النظام اللامركزي في الإدارة**	٦
	(الفصل الأول)	
	تعريف وأركان اللامركزية الإدارية	
المبحث الأول:	**تعريف اللامركزية الإدارية**	١٥
المبحث الثاني:	أركان اللامركزية الإدارية	٣٠
المطلب الأول:	اعتراف الدولة بوجود مصالح محلية متميـزة عـن المـصالح القومية	٣٠
المطلب الثاني:	وجود هيئات مستقلة لرعاية المصالح المحلية.....	٣٧
المطلب الثالث:	رقابة السلطة المركزية على أعمال وأشخاص الهيئات المحلية	٤٩
	(الفصل الثاني)	
	الإدارة المحلية في مصر	
المبحث الأول:	**تشكيل المجالس الشعبية المحلية وأحكام العضوية فيها**	٩١
المطلب الأول:	تشكيل المجلس الشعبي المحلي للمحافظة	٩٢
المطلب الثاني:	تشكيل المجلس الشعبي المحلي للمركز	٩٨
المطلب الثالث:	تشكيل المجلس الشعبي المحلي للمدينة	١٠٠
المطلب الرابع:	تشكيل المجلس الشعبي المحلي للحي	١٠٢
المطلب الخامس:	تشكيل المجلس الشعبي المحلي للقرية.....	١٠٣
المطلب السادس:	أحكام العضوية في المجالس الشعبية المحلية.....	١٠٥
المبحث الثاني:	**سلطات واختصاصات المجالس الشعبية المحلية**.....	١١٨
المطلب الأول:	سلطات واختصاصات المجالس الشعبية المحلية للمحافظات	١١٩
المطلب الثاني:	سلطات واختصاصات المجالس الشعبية المحلية للمراكز	١٢٣
المطلب الثالث:	سلطات واختصاصات المجالس الشعبية المحلية للمدن	١٢٥
المطلب الرابع:	سلطات واختصاصات المجالس الشعبية المحلية للأحياء.....	١٢٧
المطلب الخامس:	سلطات واختصاصات المجالس الشعبية المحلية للقرى	١٢٩

الموضـــــوع		الصفحة
	(الفصل الثالث)	
	الإدارة المحلية في قطر	
المبحث الأول:	**لمحة تاريخية للإدارة المحلية في قطر**	١٣٢
المبحث الثاني:	**تطور اللامركزية الإدارية في قطر**	١٤١
المطلب الأول:	القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٣ بتنظيم بلدية الدوحة	١٤٢
المطلب الثاني:	تعدد البلديات.....	١٥٣
المطلب الثالث:	القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠ والعودة إلى وحدة البلدية.....	١٦١
المبحث الثالث:	**تشكيل واختصاصات المجلس البلـــدي المركـــزي فـــي ضـــوء القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٨**	١٦٩
المطلب الأول:	تشكيل المجلس البلدي المركزي وأحكام العضوية فيه	١٧٠
الفرع الأول:	تشكيل المجلس البلدي المركزي	١٧٠
الفرع الثاني:	أحكام العضوية في المجلس البلدي المركزي.....	١٨٠
المطلب الثاني:	نظام انتخاب أعضاء المجلس البلدي المركزي	١٩٢
المطلب الثالث:	اختصاصات المجلس البلدي المركزي	١٩٨
المطلب الرابع:	اجتماعات المجلس البلدي المركزي ونظام عمله	٢٠٢
المطلب الخامس	حل المجلس البلدي المركزي	٢٠٧
خاتمة		٢١٢
قائمة المراجع		٢٢٤
الفهرس		

"مستخلص"

ان اللامركزية الإدارية تعد ضرورة حتمية لاى دوله حتى الدول الصغيرة لما تمثله هذه الصورة من صور الادراة من التخفيف على الحكومة المركزية في العاصمة ، ومن رعاية المصالح المحلية للأقاليم البعيدة عن نظر الحكومة المركزية في العاصمة .

وتنقسم اللامركزية الإدارية إلى صورتين :.
لامركزية إقليمية أو جغرافية أو محلية .
ويطلق على هذه الصورة في كل من مصر وفرنسا مصطلح الإدارة المحلية .
لامركزية مرفقية او مصلحية .
وهى تتمثل في قيام مرافق عامة بإشباع الحاجات العامة على مستوى كل إقليم من أقاليم الدولة .
وتنطلق اللامركزية الإدارية من اعتبارات عديدة ، أهمها .
١ – المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في المجتمعات الإنسانية .
٢ – الشعور بحاجات و مصالح مختلفة باختلاف الأقاليم الجغرافية .
٣ – الاطمئنان إلى وحدة الدولة وعدم تمزقها سياسيا .
٤ – رغبة الشعب في إدارة شئونه بنفسه .
٥ – الرغبة في نشر الوعي الديمقراطي و الإداري
٦ – الرغبة في تخفيف أعباء وتكاليف الإدارة عن السلطة المركزية .
٧ – الرغبة في تخفيف العبء نفسه عن الشعب في معاملاته مع الجهات الإدارية.
ولا شك أن اللامركزية الإدارية إن نجحت في تحقيق هذه الاعتبارات ، فأنها ستحقق للدولة ولشعبها خطوة كبيرة على طريق التقدم .